

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠

بيان للرئيس

وفيما أضطلع بمسؤوليتي رئيسا لهذه الهيئة، يتلج قلبي أن أعلم أنه يمكنني أن أعتد على تعاون جميع أعضاء اللجنة، وكذلك على الخبرة القيّمة والمعرفة العميقة المتوفرتين لدى وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمة المؤتمرات، السيد جين يونغجيان، والسيد برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد دافينيتش، مدير مركز شؤون نزع السلاح، والسيد أمين اللجنة الأولى، لين كيو - تشونغ، وزملائه في الأمانة العامة، الذين سيسهمون إسهاما عظيما في إتمام عملنا بنجاح.

انتخاب نواب الرئيس والمقرر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المكتب، أود أن أعلم اللجنة بأن المشاورات بين المجموعات الإقليمية المعنية لا تزال جارية. وأقترح أن تتناول اللجنة هذه المسألة في وقت لاحق.

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود في البدء أن أرحب ترحيبا حارا وصادقا بجميع الوفود المشاركة في مداورات اللجنة الأولى في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لجميع الدول الأعضاء للامتياز والشرف اللذين خصتني وخصت بلدي بهما بانتخابي رئيسا لهذه الهيئة الهامة التابعة للجمعية العامة. كما يشرفني أن يضع جميع الأعضاء ثقتهم فيّ، وأنا مدين لهم لذلك بشكل عميق.

واسمحوا لي أن أعرب الآن عن مدى تقديري للملاحظات التي تكرم وأدلى بها ممثل بيلاروس، السفير سيشو، عندما عرض تعييني على الجمعية لمنصب رئيس اللجنة الأولى. وأود بالنيابة عن جميع أعضاء اللجنة، وكذلك بالأصالة عن شخصي، أن أعرب عن تهانينا للسفير سيشو للطريقة الماهرة والفعالة التي أدار بها أعمال اللجنة الأولى في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما جرى عليه العمل في الماضي، أدرجت مهل زمنية دقيقة فيما يتعلق بتقديم مشاريع القرارات ومشاريع المقررات في إطار هاتين المجموعتين.

وعلى نحو ما هو مشار إليه في برنامج العمل، والجدول الزمني ستبدأ اللجنة الأولى دورتها الموضوعية يوم الاثنين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بالمناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والمتصلة بالأمن الدولي، وهي بنود جدول الأعمال من ٦٢ إلى ٨٢. وسيكرس ما مجموعه ١٠ جلسات ابتداءً من يوم الاثنين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى يوم الجمعة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لهذه المرحلة من أعمال اللجنة.

وفي هذا الخصوص، أناشد الوفود التفضل إن أمكن بتحديد المدة القصوى التي تستغرقها بياناتهم، بـ ١٥ دقيقة حرصاً على تمكين جميع الوفود الراغبة في المشاركة في المناقشة العامة من القيام بذلك ضمن الوقت الضيق المخصص لهذا الغرض. وأود أيضاً أن أدعو الوفود الراغبة في المشاركة في المناقشة العامة إلى التفضل بتدوين أسمائها على قائمة المتكلمين في أبكر وقت ممكن بهدف تمكين اللجنة من الإفادة من الوقت وموارد المؤتمرات المتاحة، على نحو كامل وبناءً. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الموعد النهائي لإغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الإثنين الموافق ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وستعقد اللجنة الأولى، اعتباراً من يوم الاثنين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى يوم الجمعة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر مناقشات منظمة غير رسمية لمواضيع محددة بشأن النهج المواضيعي الذي جرى إقراره فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وعلى أساس الخبرة السابقة، ستفرد جلسات مجموعتها ست جلسات لهذه المرحلة من أعمال اللجنة. وفي هذا الخصوص، أود أن أعلم اللجنة بأبني سأحرص مع أعضاء مكتب اللجنة، وبمساعدة الأمانة العامة وتعاونها، على موافاة أعضاء اللجنة، مسبقاً بالمعلومات اللازمة بشأن كل موضوع والوقت المخصص لتبادل الآراء بشأنه. وإذا ما اختتمنا هذه المرحلة من أعمالنا في وقت أبكر مما هو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن ألفت الانتباه إلى الوثيقة A/C.1/52/1، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وموجهة إليّ من رئيس الجمعية العامة يبلغني فيها بأن الجمعية العامة قررت إحالة ٢٢ بنداً للجنة الأولى للنظر فيها.

ووفقاً للممارسة المتبعة، لن تبدأ اللجنة الأولى عملها الموضوعي إلا بعد اختتام المناقشة العامة في الجلسات العامة للجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وبهدف كفاءة إجراء مداوات فعالة، وعلى سبيل توفير التكاليف، يطلب رئيس الجمعية العامة إلى جميع اللجان الرئيسية اختتام أعمالها بتاريخ لا يتجاوز ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

ونتيجة لسلسلة من المشاورات المكثفة غير الرسمية التي أجريت على انفراد مع عدد من الوفود وممثلي المجموعات الإقليمية، ومراعاة لقيود الوقت، أود أن أقترح برنامج عمل وجدولاً زمنياً، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/52/CRP.1. وكما يعلم الأعضاء، فإن برنامج العمل والجدول الزمني المذكورين قد نظرا وقبلا، رهن الاستشارة، في الجلسة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وآمل أن تكون اللجنة في وضع يمكنها من الموافقة عليهما الآن. وقد اهتديت في الوصول إلى هذا الاقتراح بالممارسة الماضية والسوابق التي تطورت خلال السنوات الأخيرة، والتي أعتقد أنها أتاحت للجنة الأولى أن تدير أعمالها بأفضل طريقة ممكنة من حيث الفعالية وتوفير التكاليف. ونتيجة لذلك، ستلاحظ الوفود أن النظر في بنود جدول الأعمال قُسم على مرحلتين هما: المرحلة الأولى وتشمل البنود المتعلقة بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، أي بنود جدول الأعمال من ٦٢ إلى ٨٢؛ والمرحلة الثانية وتشمل البند ٨٣ من جدول الأعمال، "ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها".

وعلاوة على ذلك، أود أن ألفت الانتباه إلى حقيقة أنه بسبب العدد الكبير من البنود والطابع المعقد للمسائل المعروضة على اللجنة، وضعت فواصل بين المناقشة العامة، والمناقشة المنظمة غير الرسمية لمواضيع محددة بشأن النهج المواضيعي الذي جرى إقراره فيما يتعلق بتلك البنود، وبين النظر في مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار تلك البنود، واتخاذ إجراء بشأنها.

ستشرع اللجنة الأولى في البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة بشأن بنود جدول أعمال اللجنة، وستخصص لتلك المرحلة من العمل تسع جلسات، وأعتقد أنها تكفي لهذا الغرض.

واستنادا إلى برنامج العمل والجدول الزمني المقترحين اللذين ذكرتهما باختصار، يرجى أن تتمكن اللجنة الأولى من إتمام النظر في جميع بنود جدول الأعمال التي أحالتها إليها الجمعية العامة في الإطار الزمني الذي أشرت إليه. وآمل مخلصا أن يوافق الأعضاء على برنامج العمل والجدول الزمني اللذين وضعا بعد المشاورات الواجبة واتباعا للسوابق الماضية.

ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة الأولى تقرر برنامج العمل والجدول الزمني الواردين في الوثيقة A/C.1/52/CRP.1.

السيد بارنوهادينغرات (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أولا وقبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه إذ يراكم تتراسون هذه اللجنة البالغة الأهمية. وبوسعكم دائما أن تطمئنوا إلى تعاون وفد بلدي.

فيما يتعلق ببرنامج العمل والجدول الزمني المقترحين، فإنكم تقترحون - إن كان فهمي صحيحا - أن يُخصص لأنشطة أخرى الوقت الذي ندخره في بند أو بندين من بنود مشروع برنامج العمل المقترح هذا. ويرى وفد بلدي أننا نفضل أن يخصص الوقت المدخر لمشاورات غير رسمية داخل كل مجموعة سياسية أو إقليمية أو بين المجموعات السياسية أو الإقليمية. وهناك مسائل عديدة يمكن لتلك المجموعات أن تناقشها أو تتفاوض بشأنها - ومنها مشاريع القرارات التي قد تقدمها مجموعات من البلدان أو بلدان منفردة. لهذا ينبغي أن يخصص الوقت المدخر للمشاورات غير الرسمية داخل المجموعات أو فيما بين المجموعات التي ترغب في عقد تلك المشاورات.

ثانيا، فيما يتعلق بالوقت المقرر تخصيصه للنظر في جميع مشاريع القرارات المقدمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال، نلاحظ أن من المزمع إتاحة الفرصة للجنة للنظر في جميع مشاريع القرارات في الفترة من الأربعاء

مقرر، سيتم تحويل الجلسات التي وفرت إلى مراحل أخرى من أعمال اللجنة، كالمشاورات غير الرسمية مثلا.

المرحلة التالية من عملنا ستكون النظر في مشاريع القرارات والبت فيها. وآخر موعد لتقديم مشاريع القرارات بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي سيكون الساعة ١٨/٠٠ من يوم الأربعاء الموافق ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أطلب تعاون الوفود في التمسك تمسكا تاما بهذا الموعد النهائي. ونحن نحث الوفود بشدة على تقديم مشاريع قراراتها في أبكر وقت ممكن. علاوة على ذلك، يتحتم أن تقدم الوفود بأسرع وقت ممكن المشاريع التي قد تنطوي على آثار مالية حتى تتمكن الأمانة العامة من إعداد الآثار المالية المترتبة عليها في الميزانية البرنامجية لتكون جاهزة في الموعد المطلوب، ولتتمكن اللجنة أيضا من البت فيها قبل الموعد النهائي الإلزامي المحدد لتقدمها إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الوفود بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة تحتاجان لوقت كاف لاستعراض الآثار المالية المترتبة على الميزانية البرنامجية نتيجة تنفيذ مشاريع القرارات، قبل عرض هذه المشاريع على الجمعية العامة للبت فيها.

وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، من يوم الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر حتى الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ستجري اللجنة الأولى تبادل آراء بشأن البند ٨٣ من جدول الأعمال المعنون "ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها". وستكرس جلستان لهذا الغرض. والموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات بشأن البند ٨٣ من جدول الأعمال سيكون الساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

فيما يتعلق بالمرحلة التالية من عمل اللجنة، فإن الفترة من يوم الأربعاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الجمعة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ستكرس للنظر في مشاريع القرارات المقدمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وستخصص ثلاث جلسات لهذه المرحلة من عمل اللجنة.

أخيرا وليس آخرا، خلال الفترة من الاثنين ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الثلاثاء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر،

هذه نقطة يريد وفد بلدي أن يحصل على توضيح لها.

إذا كان الأمر كذلك فإن وفدي ينضم إلى وفد إندونيسيا في الاقتراح الخاص بتوفير بعض المرونة لإعطاء جميع الوفود الوقت الكافي لإجراء مشاورات بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا نضع إطاراً زمنياً محدداً يفرض علينا ضغطاً عند النظر في بنود معينة. ومعظم الوفود الحاضرة هنا تعلم أن هناك مشاورات جارية بشأن أحد القضايا الكبرى المعروضة على هذه الدورة؛ وقد قالت بعض الوفود بأنه ما دامت هذه المشاورات مستمرة خارج اللجنة الأولى، فإن علينا أن نتجنب أي تداخل معها في العمل الجاري في الهيئات الأخرى.

نحن ندرك أنه قد تكون هناك صعوبات في تحقيق هذه الطلبات، ولكن وفدي يرى أنه ينبغي أن يسمح بقدر من المرونة في عمل اللجنة الأولى حتى نقوم بدراسة مفصلة لكل البنود الواردة في جدول أعمالنا.

السيد مانيكام (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أهنيكم بمناسبة انتخابكم. وأؤكد لكم أن وفدي سيعتاون معكم وسيدعم جهودكم حتى تسير أعمال اللجنة في هذه الدورة في يسر وتحقق النجاح.

فيما يتعلق ببرنامج العمل، أؤيد معظم النقاط التي أبدأها المتكلمان السابقان. إن نقل أوقات الاجتماعات التي توفر بسبب عدم وجود متكلمين سيوجد صعوبات كثيرة. وتبين تجربة العام الماضي إننا نحتاج إلى المرونة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لتقديم مشاريع القرارات ومناقشتها والبت فيها. ونطالب بالألا يحدث تغيير في المواعيد النهائية كما وردت والألا تتحرك هذه المواعيد إلى الأمام.

ثانياً، إذا كان هناك أي توفير في أوقات الجلسات فينبغي أن يتاح هذا الوقت لإجراء مشاورات غير رسمية.

٥ تشرين الثاني/نوفمبر حتى الجمعة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ويرى وفدي أنه ينبغي مراعاة احتمال أننا قد نحتاج إلى فترة أطول للنظر في جميع مشاريع القرارات التي قدمت. ولذلك، أقترح أن يبدأ النظر في جميع مشاريع القرارات يوم الأربعاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وينتهي يوم الثلاثاء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر على أن يتم البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال في الفترة من الأربعاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى الجمعة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبهذا يكون بوسع اللجنة أن تواصل العمل، إذا لزم، حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

أحد الأسباب التي تدعو وفد بلدي إلى تقديم هذا الاقتراح هو أن الجمعية العامة تتناول الآن مسألة بالغة الأهمية هي مسألة الإصلاح. وبالطبع، لا ينبغي وفد بلدي أن يقترح أن تنظر اللجنة الأولى في مسألة الإصلاح، لكن الوقت المدخر ربما يكون مفيداً للوفود الصغيرة لحضور الاجتماعات التي سيعقدتها رئيس الجمعية العامة لتناول مسألة مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام. وبالفضل، بجانب حاجة جميع المجموعات للتشاور مع بعضها البعض أو في داخلها، نحتاج أيضاً إلى توفير وقت أكبر للوفود الصغيرة أيضاً للاشتراك في اضطلاع الجمعية العامة بمهمتها الخاصة بتناول مسألة الإصلاح. باختصار، أود أن استرعي انتباه الممثلين إلى الحاجة إلى إعطاء اللجنة الأولى وقتاً أكبر للعمل خلال هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

السيدة آرسي دي خينيت (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، اسمحوا لي بأن أهنيكم على انتخابكم لرئاسة عمل لجنتنا وأؤكد لكم مجدداً استعداد وفد بلدي للإسهام بشكل بنّاء في عمل هذه اللجنة وفي إنجاز دورتنا.

ويود وفد بلدي أن يطلب - من خلالكم، سيدي الرئيس - توضيحاً لما قيل بشأن بعض مراحل عمل لجنتنا. لو افترضنا أننا ننهي مناقشاتنا بشأن إحدى المراحل مبكراً، هل يمكننا أن نستخدم هذا الوقت لإحراز تقدم في مجالات معلقة أخرى؟ هذا فيما لو انتهت جلسات اللجنة قبل ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وثانيا، يدرك الأعضاء أنه توجد خمس قاعات كبيرة للاجتماعات، بينما هناك ست لجان رئيسية، ومن ثم ينبغي إجراء تنسيق بين اللجان فيما يتعلق باجتماعاتها. والقاعدة العامة هي ألا تعقد أي لجنة رئيسية أكثر من سبع جلسات في الأسبوع الواحد، وأن يتم بالترتيب مع خدمة المؤتمرات تحديد مواعيد الجلسات وعددّها. وأي تغيير بعد ذلك إنما يترتب عليه مساس بالترتيبات الخاصة باللجان الأخرى.

أخيرا، فيما يتعلق بالأسبوع الأخير الذي تبث فيه اللجنة في مشاريع القرارات، يعرف الأعضاء أنه لا توجد سوى ثلاث قاعات في اجتماعات مجهزة بآلات التصويت، ولذلك ينبغي أن يكون هناك ترتيب لتخصيص قاعات معينة للجان التي ستبث في مشاريع قرارات. ومن الصعب جدا أن نغير الجدول الزمني المعد للأسبوع الأخير، لأن من المقرر أن نقوم فيه بالبت في مشاريع القرارات باستخدام آلات التصويت.

أمل أن يأخذ الأعضاء هذه العوامل في الاعتبار.

السيد كنف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، يسعد الولايات المتحدة أن تراكم في مقعد الرئاسة ويمكنكم بطبيعة الحال أن تتوقعوا التعاون الكامل من وفدي خلال هذه الدورة.

أود أن أبدي ملاحظتين: الأولى بشأن التعليقات التي أبديت والثانية بشأن ملاحظات السيد لن. أولا الولايات المتحدة تؤيد بالكامل جدول الاجتماعات وبرنامج العمل اللذين اقترحتهما الأمانة العامة على اللجنة الأولى. ونرى أن التوقيت الموضوع مناسب، خاصة في ضوء الضغوط المفروضة علينا بسبب الاجتماعات الأخرى وحجم الوفود وتقييد التكاليف. ونأمل أن تتمكن على قدر الإمكان من الالتزام بجدول الاجتماعات.

إنني أدرك الحاجة إلى المرونة وإننا قد نضطر فعلا إلى اللجوء إلى هذه المرونة، ولكن المرونة يمكن أن تنطبق في الاتجاهين لا في اتجاه واحد. ولقد قيل إننا قد نحتاج إلى أيام إضافية لإنجاز عملنا. وأود أن أبدي بعض الملاحظات حول ذلك. أولا أعتقد أن تلك

وأخيرا، فمع إننا نحاول مبدئيا الانتهاء من عملنا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر فقد نحتاج إلى الأيام الثلاثة الباقية من ذلك الأسبوع. ينبغي أن نأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار نظرا للعدد الكبير المتوقع من مشاريع القرارات التي سننظر فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أحطت علما على النحو المناسب بالملاحظات التي أبديت حتى الآن. وأود أن أذكر أن بعض دواعي استخدام أوقات الجلسات الموفرة لإجراء مشاورات غير رسمية يرجع على وجه التحديد إلى الموضوع الذي أثاره ممثل إندونيسيا، وهو إصلاح الأمم المتحدة. لقد قرر رئيس الجمعية العامة أنه عندما تناقش الجمعية قضايا الإصلاح في جلسات عامة قد يتعين على اللجان الأولى والثانية والثالثة أن تتخلى عن جلساتها كي تشارك في الجلسات العامة. وإذا تعذر ذلك عمليا فيمكننا أن نقسم الوقت بمعنى أن تجتمع اللجنة من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١١/٠٠ صباحا ثم يذهب الأعضاء بعد ذلك إلى الجلسة العامة. ولهذا قد نحتاج إلى الوقت الذي نوفره لإجراء مشاورات غير رسمية: وذلك على وجه التحديد بسبب احتمال حدوث هذا الانقطاع في عملنا.

ولكنني أتفق مع ممثلة المكسيك في أنه ينبغي بقدر الإمكان أن نتوخى قدرا أكبر من المرونة. ونحن عازمون على أن نختتم أعمالنا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فإذا لم نتمكن من ذلك سنمدد الوقت حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أدخلنا هذا فعلا في الاعتبار.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كيو - تشونغ (أمين اللجنة الأولى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد أن استمعت إلى تعليقات الممثلين، أود أن أذكر النقاط التالية: يعرف الأعضاء أن الجمعية العامة اعتمدت تفاهات معينة، بل قواعد، وسوف تطبق هذه في العام القادم. ولكن اللجنة الأولى، ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ستطبق إحدى هذه القواعد في العام الحالي. فاللجنة الأولى واللجنة الرابعة لن تجتمعا في آن واحد، وبذلك تتاح للوفود الصغيرة فرصة حضور جلسات اللجنتين كليهما.

السيد بارنوهادي نغرات (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل كنت صائبا في فهمي بأنه يمكننا الاستفادة من الوقت الموفر في إجراء مشاورات للمجموعات؟ لقد استمعت بعناية إلى الوفد الذي اقترح الاستفادة من أي توفير في الوقت لتقصير مدة دورة لجنتنا الأولى. وما زلت أعتقد إننا قد نحتاج إلى مزيد من الوقت لإجراء مشاورات، وبالتالي فإن الوقت الذي يوفر لا ينبغي استخدامه لتقصير مدة الدورة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتفهم بواعث القلق التي تم الإعراب عنها. إلا أنني أعتقد أن الجلسات المقررة ستكون كافية لعملنا. وكما قلت من قبل، نحن سنمارس أقصى قدر ممكن من المرونة. وإذا استطعنا إنجاز أعمالنا قبل الوقت المحدد فسيكون هذا أمرا حسنا ولن تكون هناك أية مشاكل في ذلك. وسنحاول قدر استطاعتنا تلبية رغبات الوفود.

السيد ديفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أتوجه إليكم، سيدي، بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأؤكد لكم تأييد وفد بلدي لكم وتعاونهم معكم.

ولدي سؤال للأمانة يحتاج إلى توضيح. أود أن أعرف كم عدد الجلسات التي عقدتها اللجنة الأولى في العام الماضي للمناقشة العامة؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أدعو أمين اللجنة إلى الإجابة على هذا السؤال.

السيد لين كيو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الجلسات المخصصة تكون دائما على غرار العام السابق. بل إن العدد الإجمالي للجلسات هو بالضبط نفس عدد جلسات العام السابق. وعلى ذلك، ينبغي أن تلاحظ الوفود أننا إذا أُلغينا أي جلسات هذا العام فإن الجدول الزمني لجلسات العام المقبل سيتضمن، بسبب الإحصاءات، نفس العدد الذي استخدمناه في العام الحالي. وهذا يعني أن عدد الجلسات في العام المقبل سينخفض. لذلك أود أن أقترح على الوفود ألا تقترح إلغاء أي جلسة، بل أن تستخدمها استخداما كاملا بشكل ما، فربما نعتقد

الأيام الإضافية ستكون مكلفة من حيث الموارد المالية التي ستلزم لمواصلة أعمال اللجنة الأولى فيما يجاوز التاريخ المتفق عليه بصفة عامة لانتهاج العمل.

وقد يقتضي هذا أيضا أن نعتد جلساتنا في نفس وقت انعقاد جلسات لجان أخرى تحدد لها مسبقا أن نعتد جلساتنا في هذه الأيام الثلاثة الأخيرة من الأسبوع الذي يبدأ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مما يضيف عبئا إضافيا على موارد الأمانة العامة.

النقطة الثالثة، إن دورة اللجنة الأولى أطول فعلا مما جرى العمل عليه. ففي السنوات القليلة الماضية كانت الدورة تستغرق خمسة أسابيع. وأعتقد أن اليومين الإضافيين اللذين أضيفا في هذا العام يزيدان عن المستوى المقرر.

لقد بينا من قبل أننا قادرون على إنجاز أعمالنا في فترة خمسة أسابيع، وبالتالي فإنني أتمنى أن يكون اليومان الإضافيان كافيين تماما لتلبية أية احتياجات إضافية قد تلزم لنا لإجراء المزيد من التفاوض.

وفيما يتعلق بالوفورات في الجلسات التي قد نحققها في الجزء المبكر من الدورة، لعل من المستطاع استخدام الوقت الموفر في تقصير مدة دورة اللجنة الأولى، بل ربما أمكننا اختتام الدورة يوم الجمعة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، إذا استطعنا تقديم مواعيد عملنا. وسيؤدي هذا بطبيعة الحال إلى تحقيق وفورات هامة من ناحية الوقت، والموارد، والضغط الواقعة على بقية أعضاء اللجنة، مما قد يجعل بالإمكان تقرير عقد جلسات أخرى في مكان الجلستين اللتين سيكون بمقدورنا الاستغناء عنهما يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. هذه هي ملاحظاتي بالنسبة لتنظيم العمل.

وثمة موضوع آخر متصل بتنظيم العمل، هل لي أن أسألك، سيدي: هل ستكون محاضر اللجنة الأولى هذا العام محاضر حرفية أم أنها ستكون محاضر موجزة؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستكون المحاضر حرفية.

بحلول يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا بد من أن يكون ذلك التاريخ هو هدفنا. أما إذا تجاوزناه إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر فيجب أن يكون السبب الحقيقي لذلك هو أننا لم نستطع الاتفاق على كل شيء. إلا أن علينا أن نسعى إلى الانتهاء من عملنا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي هذه المرحلة، أعتقد أن برنامج العمل والجدول الزمني مقبولان للجنة. وإذا لم أسمع أي اعتراض فسأعتبر أن اللجنة الأولى تعتمد برنامج العمل والجدول الزمني الواردين في الوثيقة A/C.1/52/CRP.1.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن أسترعي انتباه اللجنة إلى قواعد وتوصيات الجمعية العامة التي تؤثر على عمل اللجان الرئيسية، بما في ذلك القواعد والتوصيات الواردة في مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤.

وبغية الاستفادة الكاملة من الوقت المتاح للجنة ومن خدمات المؤتمرات، أود، بفضل تعاونكم ودعمكم لي، أن أفتتح جلسات اللجنة في تمام الساعة ١٠/٠٠ أو الساعة ١٥/٠٠ وأن أرفع الجلسات في تمام الساعة ١٣/٠٠ أو الساعة ١٨/٠٠. واسمحوا لي بأن أؤكد بقوة على الأهمية الفائقة لمراعاة الحضور في المواعيد المقررة، ضمانا للسير الفعال والمنتظم لعملنا وتحقيقا لوفورات لمنظمتنا.

والآن أعطي الكلمة لأمين اللجنة لكي يدلي ببيان.

السيد لين كيو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى النقاط التالية فيما يتعلق بتنظيم العمل:

أولا، قررت الجمعية العامة مرة أخرى أن تتفاوض خلال هذه الدورة عن القاعدة التي تشترط حضور ربع الأعضاء قبل إعلان افتتاح الجلسات والسماح ببدء المناقشة في أي لجنة رئيسية. لقد اتخذت الجمعية العامة هذه التوصية على أن يكون مضمونا أن

الجلسة لساعة واحدة، ثم نستخدم بعد ذلك ما تبقى لنا من الوقت لاجتماع المجموعات الإقليمية أو للتشاور بشأن مشروع قرار أو لأي غرض آخر.

السيد عبد العزيز (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود التي أعربت عن سعادتها لرؤيتكم، سيدي، في منصب الرئيس، كممثل لأفريقيا، وندمنا لكم كل نجاح في هذه الدورة.

وأود أن أتطرق مرة أخرى إلى مسألة المرونة نظرا لأن السيد لين قال إنه قد تم الاتفاق على ألا تعقد اللجنتان الأولى والرابعة أكثر من سبع جلسات في الأسبوع، إلا أنني عندما نظرت إلى الجدول الزمني لاحظت أننا لن نعقد سبع جلسات إلا في أسبوع واحد، وهو الأسبوع الممتد من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ولغرض المرونة، أعتقد أنه ينبغي للأمانة أن تقوم بالأعمال التحضيرية لزيادة عدد الجلسات من خمس إلى سبع إذا تطلبت أعمال اللجنة ذلك في فترة معينة. فيكون لدينا أربع جلسات فقط في أسابيع معينة؛ وخمس جلسات في أسابيع أخرى؛ وسبع جلسات في غيرها من الأسابيع. وعلينا أيضا أن نكون على استعداد لتمديد عملنا إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر إذا دعت الحاجة إلى ذلك. إنني أؤيد تمام التأييد نهجكم الخاص بالمرونة، سيدي، ولكنني أمل أن يفسر هذا النهج في اتجاهين: الاتجاه الأول أن نضيف المزيد من الجلسات إذا تطلب الأمر ذلك في أي مرحلة، إلى الأسابيع الداخلة في الجدول الزمني الذي لدينا. والاتجاه الثاني هو أننا إذا لم نتمكن من إتمام عملنا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر فيصح إما تمديد عملنا حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أو عقد جلسات ليلية إضافية، أو فعل أي شيء آخر يتيح لنا إنهاء أعمال اللجنة الأولى في حدود الميزانية وضمن الإطار الذي بيّن معالمه السيد لين. وإذ نضع هذا في اعتبارنا، يمكننا أن نوافق، سيدي، على مقترحكم الخاص بخطة عمل اللجنة الأولى. ومرة أخرى أود أن أعرب لكم عن أطيب تمنياتي بالتوفيق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا بد لي من التعليق على موضوع المرونة. أود أن نتفادى عقد جلسات ليلية. لذلك قلت إننا سنحاول إنهاء عملنا

سادسا، المرجو من الوفود التفضل في أقرب وقت ممكن بتقديم قائمة إلى الأمانة بأعضاء وفودها الذين سيحضرون اللجنة الأولى حتى تتمكن الأمانة من تعميم قائمة عضوية اللجنة في أقرب فرصة ممكنة.

سابعا، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى أن لجنة المؤتمرات في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٦ نظرت في بند يتعلق بالتسجيلات المدونة حرفيا بدون تحرير التي استخدمت للمرة الأولى في لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية في دورتها التاسعة والثلاثين في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأثناء مناقشة الموضوع أعرب عن وجهة نظر مفادها أنه حتى وإن لم تكن هذه التسجيلات المدونة تشكل حلا مثاليا، فإنه يمكن إصدارها وتصويبها بسرعة أكبر من المحاضر الحرفية والموجزة، وأنها تبدو إجراء مرضيا وفعالا من حيث التكلفة. وأعرب عن الاعتقاد بأنه من المفيد إجراء تحليل واف لتكلفة المحاضر المكتوبة للاجتماعات، وتكلفة التسجيلات المدونة، بدون تحرير. وقد أعرب أيضا عن وجهة نظر مؤداها أن التسجيلات المدونة بدون تحرير، التي لا تزال تستخدم على أساس تجريبي في فيينا، تسجيلات مشكوك في منفعتها. والوفود هناك لم تصدر بعد أي توصيات بشأن تغيير نمط المحاضر. ومع ذلك، ارتئي أنه من المفيد إعلام الهيئات التي يحق لها الحصول على المحاضر المكتوبة بالمنفعة الممكنة من حيث التكلفة لاستخدام التسجيلات المدونة بدون تحرير، وتشجيعها على طلب إعداد تسجيل من هذا القبيل لإحدى جلساتها على سبيل التجربة تكميلا لمحاضرها العادية. وأكدت الأمانة للجنة المؤتمرات أن هذه التجربة يمكن استيعابها في إطار الموارد القائمة. وفي هذه المرحلة أعلمت الأمانة رئيس لجنة المؤتمرات بأن التكلفة النظرية للمحاضر الحرفي هي ٩٠٠ ١٤ دولار وللمحاضر الموجز ٩٧٦ ٦ دولارا وللتسجيل المدون بدون تحرير ٦٠٠ ٢ دولار. وبذا يبدو أن التسجيلات المدونة بدون تحرير هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة من بين هذه الأنواع الثلاثة.

وطلبت لجنة المؤتمرات على هذا الأساس من رئيسها أن يدعو الهيئات الحكومية الدولية المعنية إلى النظر في إمكانية أن تطلب من الأمانة إصدار تسجيل مدون بدون تحرير لجلسة واحدة للمقارنة مع المحاضر

مثل هذا التفاضلي لا ينطوي على أي تغيير دائم في الأحكام ذات الصلة للمادتين ٦٧ و ١٠٨ من النظام الداخلي المتعلقة بافتتاح الجلسات وللتين تستلزمان حضور أغلبية الأعضاء لاتخاذ أي قرار.

ثانيا، كما ورد في برنامج العمل والجدول الزمني، فإن قائمة المتكلمين للمناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ستغلق في الساعة ١٨/٠٠ يوم الإثنين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أعرب عدد كبير من الوفود بالفعل عن نية المشاركة في المناقشة العامة، وأحاطت الأمانة علما بهذه الطلبات. وأحث الوفود التي ترغب في أن تشارك في المناقشة العامة أن تفضل بتسجيل أسمائها على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن اللجنة من الاستفادة بشكل كامل من الوقت ومن مرافق المؤتمرات المتاحة لها. وفي هذا الصدد، نرجو من الوفود تقديم ثلاثين نسخة على الأقل من جميع البيانات المعدة إلى موظف أو موظفة المؤتمرات لاستخدامها لأغراض خدمة المؤتمرات.

ثالثا، فيما يتعلق بتقديم مشاريع القرارات، أرجو من الوفود أن تحيط علما بأنه ينبغي موافاة الأمانة العامة بمشاريع القرارات والتعديلات وأسماء الوفود المقدمة للمشاريع، كتابة، وذلك ضمنا للدقة وتفاديا لأي سوء فهم. وينبغي أيضا تقديم طلبات استخدام قاعات المؤتمرات لاجتماعات المجموعات، كتابة، وفي أقرب وقت ممكن حتى يتسنى القيام بالترتيبات الضرورية في الوقت المناسب.

رابعا، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، وخاصة إلى أحكامه التي تتناول تحليل التصويت وحق الرد، أي الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من ذلك المقرر، المتعلقة بهذه المسائل بالذات.

خامسا، أود أيضا أن أوجه انتباه اللجنة إلى الوثيقة A/C.1/52/INF.1، التي ستصدر يوم الإثنين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وستشمل هذه الوثيقة، لأغراض الإعلام وكمراجع ميسر، سردا لجميع الوثائق المعروضة على اللجنة الأولى والتي صدرت بدءا من ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وسيتم تحديث هذه القائمة حسب الاقتضاء خلال هذه الدورة.

وأحث أعضاء اللجنة على التكرم بالنظر في هذا النص غير المحرر، وأن يتفضلوا بتقديم تعليقاتهم إلي في أقرب وقت ممكن، بما لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، عما إذا كان ينبغي للجنة أن تواصل ممارستها السابقة، أي استخدام المحاضر الحرفية العادية، أو أن تستبدلها في المستقبل بالتسجيلات المدونة بدون تحرير لمداولاتها. وفي ضوء هذه التعليقات، ستحال وجهة نظر اللجنة إلى رئيس لجنة المؤتمرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستبدأ اللجنة أعمالها الموضوعية كما هو مقرر يوم الإثنين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر في تمام الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

الأخرى بهدف النظر في إمكان إحلال هذه التسجيلات محل محاضرها العادية في المستقبل. وعلى هذا الأساس قررت اللجنة الأولى، في جلستها التنظيمية يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بناء على اقتراح من رئيس دورتها الحادية والخمسين، أن تختار جلستها الثامنة، التي عقدت يوم الجمعة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٥/٠٠، للغرض التجريبي المقترح، وذلك بغية السماح للأمانة بإصدار التسجيل المدون بدون تحرير لذلك الاجتماع، لأغراض المقارنة.

وفي هذا الصدد أود أن أعلم الأعضاء بأن التسجيل المدون بدون تحرير لذلك الاجتماع المذكور للجنة الأولى قد أحيل إلى أمانة اللجنة بعد أن كانت اللجنة الأولى قد اختتمت أعمالها لتلك الدورة. وبذلك لم تتمكن اللجنة من البت في ذلك.

والتسجيل المدون بدون تحرير للجلسة الثامنة للجنة الأولى، التي عقدت يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قد وزع بالفعل على أعضاء اللجنة.